من جانب كوكس من ناحية والمعارضة الشعبية من الناحية الاخرى.

وردا على ذلك حاول كوهين طمأنة الامير الى ان وضعه الداخلي غير سيء. واشار الى الخطوات التالية التي قامت بها الوكالة عن طريق اتصالها بشيوخ العشائر لدعم موقفه داخليا، قائلا: "قلت له انه من غير الصحيح انه يواجه ضغوطا عربية قاسية: فهاشم خير (وزير الاثار) وسعيد المفتي (وزير ادارة الالوية) وعودة بك القسوس (المدعي العام) يوافقون على دخولنا شرقي الاردن. وقد قابلتهم وعبروا لي عن موقفهم هذا. كما (قلت له) انه من غير الصحيح اننا لا نقوم باي عمل لمساعدته: فقد عقدنا حفلة استقبال وتعارف في فندق الملك داوود في نيسان ١٩٢٣ حضرها زعماء شرقي الاردن والدكتور وايزمان. كما ساعدنا منقال الفاير على عقد مؤتمره الاقتصادي في تموز ١٩٢٣، ومنحنا بعض شيوخ العشائر قروضا صغيرة على قدر امكانياتنا. ودفعنا مبالغ اخرى لبعض الصحف مقابل اتخاذها موقفا ايجابيا مؤيدا للامير". (أ.ص.م. ملف س ٦٣١٣/٢٥ بالعبرية).

وعلى الرغم من ذلك فقد ادعى الامير ان تحديد الاتفاقية يجلب له المتاعب والضغوط وذلك علاوة عن عدم وجود اية قيمة اقتصادية للمشروع، اما كوهين فقد اكد على الطابع السياسي لتجديد الاتفاقية بقوله للامير: "ولكن، ما هو الشيء الذي سيربطنا في المستقبل اذا قمنا اليوم بالغاء الاوبشيا التي قامت عليها علاقتنا؟ فوقف الامير وامسك بيدي وحلف بشرفه وشرف والده المرحوم ملك العرب الحسين بن علي انه لن يخون شعبه ابدا. كما اقسم برب الانبياء ان مصلحة شعبه تحتم عليه التفاهم معنا". (نفس المصدر ص ٥).

واذا كنا قد وقفنا على الجانب "الرسمي" للضغوط التي واجهها الامير والتي انحصرت في تشجيع سلطات الانتداب للحكومة على معارضة سياسته فمن الواضح ان مخاوفه الحقيقية قد نبعت من استمرار نشاط المعارضة الوطنية ضده والاتصالات التي اجرتها تلك